المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تأثير قطع العلاقات الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية
اسم الكاتب: م. مروان محمد سهيل، أ.د. محمد منذر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9951
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر قطع العلاقات الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية

The impact of severing diplomatic relations on economic relations

م. مروان محمد سهيل

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

College of Political Science/Mustansiriya University

Email:- marwansuhiel@gmail.com

أ.د محمد منذر

IUL , Faculty of Political, Administrative & Diplomatic Sciences, Islamic University of Lebanon

Drmonzer.m@gmail.com

المقدمة

تُعد الدبلوماسية في المرحلة التي يعيشها العالم في هذا النظام السريع التحول أو الأنظمة السابقة التي مهدت لتطور هذا المفهوم وأدواته من الوسائل الأساسية التي تعمل على رسم وتشكيل العلاقة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. فالسياسة الخارجية للدول تُبنى على مجموعة أسس ومعايير وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام الأداة الأكثر فاعلية في تنفيذها، المتمثلة بالدبلوماسية. وبما إنَّ قياس قوة الدولة تتمثل بالأدوات الرئيسة كالقوة العسكرية والاقتصادية إذ لطالما كان الاقتصاد دافعاً ومحّركاً لكل عناصر القوة الأخرى ومقياساً لقوة الدولة ومدى تأثيرها على مستوى العلاقات الدولية، خاصة مع تزايد الاعتمادية الاقتصادية بين الدول وسلسلة التوريد للصناعات الكبرى في العالم، مما ادى الى تشابك تلك المصالح الاقتصادية، فإن الدول تحاول دائما تجنب ما يعكر استقرار واستمرار تلك العلاقات الاقتصادية من خلال ضمان استقرار العلاقات الدبلوماسية، فضلا عن ما يمكن ان يشكله استخدام الوسائل الدبلوماسية كأداة ضغط سياسي كاستخدام العقوبات الاقتصادية باعتبارها شكل من أشكال الدبلوماسية القسرية التي تستخدمها الدول أو المنظمات الدولية للتأثير على سلوك الكيانات المستهدفة من خلال الوسائل الاقتصادية، والتي وغالبًا ما تؤثر على العلاقات الدبلوماسية بين الدول التي تفرضها وتلك التي تستهدفها.

.

اشكالية البحث

عند البحث في موضوع العلاقة بين قطع العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية الدولية ،تبرز لنا بعض الاشكاليات تتعلق في ضرورة معرفة ماهي العلاقة بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية؟ ومدى تأثر تلك العلاقات باستقرار العلاقات الدبلوماسية من عدمها؟ فضلا عن ماهي الاثار المترتبة على المصالح الاقتصادية للدول في حال قطع العلاقات الدبلوماسية، باعتبار ان الدبلوماسية هي من اهم وسائل تسوية العلاقات الدولية وفي جميع المجالات وفي اوقات السلم والحرب.

فرضية البحث

ان تشابك المصالح الاقتصادية الدولية في وقتنا الحاضر فرض على الدول والمنظمات الدولية الحرص على استمرار تلك العلاقات وضمان استقرارها، على الرغم من تعرض بعض هذه العلاقات للتغيير وعدم الاستقرار انعكاسا لعدم استقرار العلاقات السياسية والدبلوماسية، بالتالي ان قطع العلاقات الدبلوماسية هو انعكاس لعدم استقرار العلاقات السياسية وهو ما سيؤثر بشكل واضح على بقية مجالات العلاقات الدولية ومنها العلاقات الاقتصادية باعتبارها احد اهم الاسباب التاريخية لنشوء العلاقات بين الدول .

منهجية البحث

إعتمد هذا البحث على المقترب الوصفي التحليلي لعرض العلاقة بين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ، فضلا عنالمنهج النظمي في بيان مدخلات ومخرجات آثار قطع العلاقات الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية ومحاولة تقييمها.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور : المحور الاول تناول العلاقة بين الاقتصاد والدبلوماسية بينما تناول المحور الثاني : وسائل الدبلوماسية الاقتصادية، ومن ثم وتناول المحور الثالث : اثر قطع العلاقات الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية .

الملخص

مع ازدياد أهمية الاقتصاد كوسيلة من الوسائل المهمة لإدارة العلاقات الدولية، برزت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، التي تنامت في سياق المنافسة الدولية المتزايدة، هنا تعمل الدبلوماسية على اثراء التركيز التقليدي والمعروف لها من خلال تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية التي اثبتت أنها عنصر يحظى بالأولوية في العلاقات الدولية للقرن الحادي والعشرين، إذ تمارس الدبلوماسية التقليدية على أنَّها فن وحرفة للتواصل والتبادل بين الدول من خلال ممثليها الدبلوماسيين لتحقيق المصلحة الوطنية سواء كانت سياسية اقتصادية أم اجتماعية وغيرها من المصالح باستخدام الوسائل السلمية، إلا أنَّها لا تستبعد استخدام الضغط الاقتصادي لتحقيق الأهداف السياسية، من خلال استغلال الوسائل الدبلوماسية الفردية او الجماعية على مستوى المنظمات الدولية الاقليمية والعالمية لتحقيق اهداف سياسية، بالتالي تنعكس استمرار واستقرار العلاقات الدبلوماسية بشكل مباشر او غير مباشر على العلاقات الاقتصادية.

Abstract

With the increasing importance of the economy as an important means of managing international relations, the importance of international economic relations has emerged, which has grown in the context of increasing international competition. Here, diplomacy works to enrich its traditional and well-known focus by strengthening trade and investment relations, which have proven to be a priority element in international relations in the twenty-first century. Traditional diplomacy is practiced as an art and craft of communication and exchange between countries through their diplomatic representatives to achieve national interests, whether political, economic, social, or other interests using peaceful means. However, it does not exclude the use of economic pressure to achieve political goals, by exploiting individual or collective diplomatic means at the level of international, regional, and global organizations to achieve political goals. Thus, the continuity and stability of diplomatic relations are directly or indirectly reflected in economic relations.

المحور الاول :- العلاقة بين الاقتصاد والدبلوماسية:

فرضت المتغيرات التي طالت النظام العالمي وعولمة الاقتصاد المتسارعة الوتيرة، تطور مفهوم الدبلوماسية التقليدية، فلم يعدّ مفهوم الدبلوماسية يقتصر على جمع المعلومات وإدارة العلاقات السياسية، بل اتسع ليشمل مجالات عدة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وإقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة من حيث الأولويات والأهداف، لتحافظ على مصالح كل منها، ولتحقق المساواة فيما بينها، وتفتح المجال أمام نموها وتطورها، وذلك في الوقت الذي تجاوزت فيه العلاقات بينها الاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية أو العسكرية وأصبحت موجهة باعتبارات اقتصادية.

إذ لم يعدّ مفهوم الاقتصاد يقتصر على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق النمو والوفرة في المال فحسب بل اتسع ليشمل مجالات عدة. ففي ظل التغيرات الحاصلة في بيئة النظام العالمي وتوحيد العولمة للجسد الدولي من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية بحيث باتت قوة الدول تقاس بقوتها الاقتصادية بعد أن كانت تقاس بالقوة العسكرية والسياسية فقط، إذ تخلت الدول عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها، على الرغم من بقاء مصلحة الدولة عاملاً مسيطراً على سلوكها (أوناف ١٥،٢٠١٦)، ومع التطورات التي يشهدها العالم اقتصادياً وكذلك سياسياً أصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، حتى أضحى هذا الجانب من العلاقة سبباً رئيساً في نشوء علاقات الدبلوماسية أكثر حيوية بين الدول، وأصبحت الدبلوماسية تستخدم الاقتصاد في أحيان كثيرة لخدمة أهداف الدولة المركزية. ومن ثم يؤدي الاقتصاد دوراً مهماً في رفع قوة الدولة داخلياً عبر زيادة الإنتاج وعديد من الوسائل الأخرى التي تهدف للوصول للاكتفاء والوفرة وواحداً من أهم قدراتها الشاملة، بيد أنَّ للاقتصاد كذلك دوراً خارجياً مهماً في رفع قوة الدول اقتصادياً، ووضعها ضمن مصاف الدول العظمى على المستوى الاقتصادي وكذلك السياسي (الزهراني ٢٠١٦).

وفي ظل التكامل بين المجالين السياسي والاقتصادي وصعوبة الفصل بينهما، وكذلك تزايد التشابك بين العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، أضحى المجال الاقتصادي دعامة أساسية في تقوية العلاقات بين الدول، وعاملاً مركزياً في توسيع مجال علم الدبلوماسية وظهور فروع متعددة كالدبلوماسية التجارية، ودبلوماسية المساعدات الاقتصادية، دبلوماسية التنمية، التجارة الدولية، والمساعدات الاقتصادية، وقضايا التنمية للدول النامية، والعلاقات الدولية المالية والنقدية وغيرها من النشاطات الاقتصادية الدولية التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية بين الدول، هنا كانت الحاجة إلى جهد رسمي دبلوماسي لتنظيمها نشاطاً اقتصادياً للدبلوماسية وممارسة هذا النشاط والاهتمام به وموازاته للنشاط السياسي للدبلوماسية من حيث الأهمية والذي أصبح يعرف الآن بـ"الدبلوماسية الاقتصادية" (العنبي ٤٦٩،٢٠٢٠).

لذا يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها عملية استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة، عندما تستخدم من الدول الغنية والقوية لتوجيه الدول الأقل نمواً، أو هي مجموعة الاليات والمهارات والممارسات المعتمدة من أفراد أو أجهزة حكومية أو غير حكومية تهدف لتحقيق أهداف وغايات اقتصادية لدولة أو مجموعة دول انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو تحقيق غايات سياسية انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية(حليمة بسعود ٢٠٢٢،٢)، كما أنَّ هناك من عرّف الدبلوماسية الاقتصادية بأنَّها "صنع القرار والتفاوض في القضايا الجوهرية التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية كالتجارة والاستثمار، الذي يتجاوز اللاعبين الرئيسين في هذا المجال على المستوى التشريعي والتنفيذي ليشمل الهيئات شبه الحكومية والمنظمات الوطنية فضلاً عن الجهات الفاعلة الخاصة غير الحكومية".(Woolcock & Bayne 2013, 5).

وفي إطارها الواسع عُرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنَّها " مجموعة النشاطات والممارسات التي تهدف إلى صياغة مناهج وإجراءات لاتخاذ القرارات على المستوى الدولي، حيث يتمثل نشاطها في التجارة، الاستثمار، الأسواق العالمية، المساعدات، الأمن الاقتصادي، المؤسسات التي تجسد البيئة الدولية.

أما(Guy Carron de la Carriére) المدير المساعد السابق للعلاقات الاقتصادية الخارجية والمدير السابق للمركز الفرنسي للتجارة الخارجية، عرّف الدبلوماسية الاقتصادية من خلال ربطها بالبحث عن الأهداف الاقتصادية باستخدام وسائل دبلوماسية سواء ارتكزت أم لا على آليات اقتصادية لبلوغها "، بينما ربطها آخرون بالمجال السياسي بوصفها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي.(Guy Carron De La Carrière1998, 26-27).

ومن خلال التعاريف السابقة للدبلوماسية الاقتصادية يمكن ان نستنتج بأنَّها تمثل إحدى فروع الدبلوماسية العامة التي تختص بالجانب الاقتصادي وتشمل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية بين مختلف أشخاص القانون الدولي من منظمات ودول وشركات متعددة الجنسيات.

لقد أصبح مفهوم الدبلوماسية وكما ذكرنا سابقاً لا يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول، بل اتسع ليشمل مجالات عدة كانت أبرزها المجالات الاقتصادية، من خلال قيام المنظمات الدولية الاقتصادية المتخصصة، والتي أصبحت من اشخاص القانون الدولي العام، مما أدى إلى ازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي بشكل كبير، وعليه، تطور النشاط الدبلوماسي بشكل عام (بوغانم و ياسينة ٢٠٢٢) كما أنَّ السياسة الخارجية للدول ترسم معالمها أهداف تجارية واقتصادية ومالية ونقدية، حيث إنَّه بتأمل العلاقات الدولية نجد وجود علاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد، وارتباط الصراعات السياسية بالمصالح الاقتصادية، وانعكاس أهداف السياسات الخارجية الاقتصادية للدول على توجهات دبلوماسيتها، بوصف أنَّ الدبلوماسية أداة

لتحقيق أهداف الدول على الساحة الدولية، وعلى الرغم من أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية كانت موجودة منذ بداية تنظيم المجتمعات في كيانات سياسية (دول، مدن ، ممالك ، إمبراطوريات ، إلخ)، كمهارة عملية تركز على تحقيق التحسين الفردي للمجتمع من خلال التفاوض المناسب على شروط التجارة في التبادل الدولي ، فقد كان موضوع دراسة أكثر شمولاً خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، وهي تشتمل على مفاهيم الاقتصاد والدبلوماسية، ويؤدي الجمع والتآزر بينهما إلى إنشاء مفهوم معقد يتضمن الاتصالات الدولية الماهرة والتفاوض(الدبلوماسية) مع حماية وتعزيز المصالح الاقتصادية الخاصة(Duby 2016).

لذا فالدبلوماسية الاقتصادية ليست جديدة من حيث الممارسة أو الوجود، فقد كان ينظر إليها على أنَّها المسار المهني الثانوي للدبلوماسي، على اعتبار أنَّ النشاط الأساسي للدبلوماسي يكون في المجال السياسي فقط, وكان هذا النوع من الدبلوماسية قد عُرف فيما مضى باسم الدبلوماسية التجارية، وكانت هذه الدبلوماسية تهتم بالتبادل التجاري بين الممالك والإمارات القديمة، فالمصادر التاريخية أكدت وجود تجارة مكثفة نظمتها اتفاقيات ومعاهدات عقدت بين مصر القديمة وغرب آسيا، وذلك في وقت مبكر من القرن الرابع عشر قبل الميلاد، ثم بعد ذلك ازدهرت التجارة بين العالم القديم والعالم الجديد بسبب الاستعمار الأوروبي، واكتشاف السواحل الأمريكية الجنوبية الغنية، ثم قامت الدول الأوروبية المستعمرة إلى بلورة المكاسب التي حصلت عليها في العالم الجديد على شكل امتيازات واتفاقيات حماية، وذلك لضمان استمرار السيطرة على هذه المكاسب، وبعبارة أخرى كانت التجارة بين الدول سبباً في إقامة علاقات وابرام الاتفاقيات فيما بينها(مقصود٢٠٢١).

لذا فقد أصبح التركيز على المهام التقليدية للدبلوماسية أقل من التركيز على القضايا الأخرى التي تخدمها الدبلوماسية العامة، مثل قضايا التنمية والاقتصاد، إذ تسعى الدول في إطار المجتمع الدولي باستغلال جهازها الدبلوماسي لخدمة قضايا نوعية، لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات

الرئيسة والضرورية للدبلوماسية العامة وخصوصاً ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً وذلك من خلال إنشاء عدد من المنظمات الدولية التي أسست للنظام المالي والدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، وأعادت تنظيم شؤون العالم الاقتصادية، وظهرت مدرسة ما بعد السلوكية والاقتصاد السياسي الدولي، إذ يرى (جوزيف ناي– *Joseph Nye*) أنَّه ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة، وحتى بالنسبة للقوى العظمى، فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة، وانتقل ثقل التأثير من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية.(المدني٢٠١٦،٦٧)

لهذا السبب نجد أنَّ الدول قد علقت آمالاً عريضة على تعاونها الاقتصادي، حيث سعت سعيها لتطوير العلاقات الاقتصادية فى ما بينها لتحقيق أمران مهمان, أولهما: إنهاء حالة الحروب والصراع وغلبة الطابع العسكري على علاقاتها، وثانيهما: تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي، إذ انتهجت في مضمار العلاقات الاقتصادية سلوك التنافس والصراع من جهة، وسلوك التكامل والتعاون من جهة أخرى، ودافعها في كلتا الحالتين مصلحتها في تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية من خلال وسائل وأدوات دبلوماسية سعياً منها إلى تحقيق أهدافها(شويحنة٢٠١٣،٧)

هذا التطور لم يغير فقط من ملامح الممارسة الدبلوماسية المبنية على الآليات الاقتصادية، بل طال أيضاً الوظائف والمهام المرجوة من الدبلوماسية الاقتصادية، فتجاوزت المجال الضيق للمصلحة التجارية لتشمل مصالح وطنية واسعة النطاق تتضمن إستراتيجية سياسية وأبعاداً اقتصادية ، وتتباين الآراء حول ما إذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية مختلفة عن الدبلوماسية التجارية، فبعض من عملوا في هذا المجال يميلون إلى عدّ الدبلوماسية التجارية كفرع من مجمل الدبلوماسية الاقتصادية، إذ تشمل الدبلوماسية التجارية أنشطة البعثات الدبلوماسية (والمراكز

القنصلية) التي تساعد قطاعي الأعمال والمال في الدولة المرسلة في جهودهما لتحقيق النجاح الاقتصادي بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة للدولة، وتشمل هذه الأنشطة تشجيع الاستثمار الأجنبي (في كلا الاتجاهين). والعلاقات التجارية هي جزء مهم من أنشطة الدبلوماسيين التجاريين هو العمل على جمع المعلومات حول فرص التصدير، والظروف المواتية للاستثمار، وكذلك تنظيم الزيارات وإظهار الضيافة لوفود الأعمال من الدولة المرسلة(Maria2015, 212) وفي العادة لا تشمل الدبلوماسية التجارية تدبير المعونات الاقتصادية مانحة كانت أو مستقبلة، وهو ما يقع بوضوح تحت بند الدبلوماسية الاقتصادية، وقد ينطبق الشيء نفسه على إدارة العلاقات مع المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة(Peter A.G. Bergeijk ٢٠١١، ٤).

المحور الثاني:- نطاق الدبلوماسية الاقتصادية ووسائلها:

للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية لكونها تعمل على زيادة عمليات التدويل والترابط بين بلدان العالم من خلال حركتها على المستويين العالمي و الإقليمي. وتؤدي إلى التوسع السريع في المناطق الاقتصادية في العالم و تحرير الاقتصاديات الوطنية من خلال التجارة والاستثمارات الدولية، و كذلك تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية إلى زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من أجل النهوض في القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن عولمة الاقتصاد العالمي الجديد على المستويين الكمي و النوعي من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات "المتعددة الجنسية"، التي تشكل القوى الرائدة في السوق العالمي، وبالأخص بعد ادخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير التعاون بين الدول المختلفة و المنظمات الدولية(صلاح الدين ٢٠١٥،٩).

وبما أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق جملة من الأمور منها، تشجيع الاستثمار والتجارة وعليه زيادة في الصادرات والواردات، تأمين حقوق الملكية واستقرار العلاقات الاقتصادية التي تشمل

التفاوض على المعاهدات الاستثمارية واتفاقيات التجارة, التأثير في السياسات الوطنية الخارجية لصالح الشركات متعددة الجنسيات، فهي تقوم بمعالجة الحواجز المحددة التي تؤدي إلى إعاقة المصالح التجارية للشركات المحلية دولياً وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول و المؤسسات الدولية عن طريق تقنيات معينة من أجل تحقيق نتائج مفيدة في مجالات التعاون الاقتصادي و السياحي و الاستثماري (صلاح الدين ٤٥،٢٠١٥).

لذا، فإنَّ الدبلوماسية الاقتصادية مثل الأشكال الأخرى للدبلوماسية تتم على مستويين محلي أو وطني ودولي، إذ إنَّ صنع القرار الوطني يكون مؤثراً وداعماً للقرارات على المستوى الدولي، ومع تقدم العولمة ازداد تأثير العوامل الخارجية على صنع السياسات المحلية، ومن ثم فإنَّ السمة المميزة للدبلوماسية الاقتصادية أنَّ وزارة الخارجية ليست هي غالباً من تقود زمام المبادرة في هذا المجال على المستوى الدولي، إذ إنَّ وزارات أخرى كالمالية أو التجارة أو النقل هي من تتحمل المسؤولية في اصدار موقف حكومي مشترك وتترأس الوفود الدولية المفاوضة، عدا أنَّ الهيئات المؤسساتية الداخلية لا يزال دورها مهماً للتصديق على الاتفاقية الدولية التي تم التوصل إليها وتنفيذها(. (Dubravko,٢٠١٦) وكما أصبح التوازن الاقتصادي العالمي بسبب العولمة مسألة ذات اهتمام مشترك إذ لم تعدّ هناك أزمة محلية فاضطراب العملة في آسيا على سبيل المثال يمكن أن يؤثر على الفور في دول مستهلكة كأوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية والعديد من المناطق الأخرى، كما تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية كثيرًا على تفوق ونجاح النمو الاقتصادي الداخلي واستقرار السوق اقتصاديًّا وأمنيًّا. والسمة المميزة الأخرى للدبلوماسية الاقتصادية مقارنة بالأشكال الأخرى، هي زيادة مشاركة هيئات القطاع الخاص لأنها قد تكون المستفيد المباشر من الإستراتيجيات الناجحة، ويقوم المسؤولون الحكوميون بشكل روتيني باستشارة المصالح التجارية الخاصة في سياق تقرير السياسة

ووضع إستراتيجيات التفاوض وسيكون لكل قسم جهات اتصاله المفضلة فتتعامل الشركات الصناعية والاتحادات مع وزارات الاقتصاد، والجمعيات المصرفية مع وزارة المالية ، والقطاعات الزراعية مع وزارات الزراعة. (Woolcock & Bayne 2003, 18)

كما وضعت العولمة عملياً عدداً من التّحدّيات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية والنّاجمة عن تعقيد أداء الاقتصاد العالمي، فأصبح حلّ العديد من المشكلات الدّاخلية للعديد من الدّول مصلحة مشتركة، فالنّظم الاقتصادية الوطنية اليوم يمكن القول عنها بأنّها تُعاني من التّأثير القويّ المتزايد للمؤسّسات الدّولية. ففي مثل هذه الظروف تصبح المهمّة الأساسية ذات الأولوية للدّبلوماسية الاقتصادية هي اِعتماد الحدّ الأقصى لتدابير الأداء الاقتصادي الوطني فيما يتعلّق بمتطلّبات السّوق العالمية، لأنَّه من أهداف الدّبلوماسية الاقتصادية هو حماية المصالح الوطنية بما في ذلك ضمان الأمن الاقتصادي خصوصاً الخارجي (الأجنبي) بمنع أو تجنّب التّهديدات للحماية الاقتصادية للمنتجات من أجل تنمية متوازنة للاقتصاد، إذ إنَّ الدّبلوماسية الاقتصادية كعلم يركّز على تحقيق المصالح بشكل إيجابي ضمن نطاق العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال عملية التّفاوض النّاجحة وخلق مزيد من التّعاون على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، فتحديد خصائص عمليات التّنمية المعاصرة للدّبلوماسية الاقتصادية يتمّ من خلال اِتّجاهات التّنمية العامّة للعملية الاقتصادية الدّولية (Kanishchento & Mamalayga 2015, 135-140).

وتكمن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في أنَّ أدواتها المستخدمة في الوقت الحاضر هي أكثر فاعلية من الأدوات الإستراتيجية التي تستخدمها الدبلوماسية العامة في بلوغ الأهداف التي ترمي إليها الدول المتقدمة بعد أن بات واضحاً أنَّ فكرة المصالح العليا للدولة والاعتبارات الإستراتيجية والأمنية لم تعدّ وحدها الأسس التي تتحكم في تحديد اتجاهات سياسة الدولة ودبلوماسيتها (صالح ٢٠١٠،١١١).

لذا فإنَّ الدبلوماسية الاقتصادية تختلف باختلاف الدول والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وإذا أخذنا على سبيل المثال نوع الدبلوماسية الذي يوصف بدبلوماسية "الجزرة والعصا" للدلالة على العقوبات والمساعدات في الدبلوماسية، وهذا الوصف وإن كان غير دقيق إلا أنَّه يمكن استخدامه للدلالة على نوعين من الدبلوماسية الاقتصادية: الأول هو الدبلوماسية التي تعتمد على المنح والهبات والمساعدات الاقتصادية، أما الدلالة الثانية للوصف وهو العصا، فهي التي تعتمد على الحظر الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية وقطع المساعدات الاقتصادية عن الكثير من الدول التي تحتاج إليها للتأثير على سياستها، والذي يمكن تسميته الترهيب، إذ إنَّ الدبلوماسية الاقتصادية في هذا المفهوم هي استخدام القدرات الاقتصادية للبلد سواء بشكل تعاوني من خلال التجارة والمنح والمساعدات والمكافآت أم استخدامها كعقوبات اقتصادية تطويعاً لأهداف الدولة السياسية والإستراتيجية(دانا صالح ٢٠١٩،٢٤).

فالمساعدات الاقتصادية هي عملية توظيف الموارد الاقتصادية بوصفها أداةً للتأثير في السلوك الداخلي والخارجي للدول الأخرى بغية تحقيق غايات سياسية أو اقتصادية، والهدف من ذلك تقديم إغراءات بدل من العقوبات، وقد تكون على شكل منح أو هبات من رؤوس اموال أو خدمات اقتصادية، وتُعرف المساعدات الخارجية بأنها نقل موارد حقيقية من الحكومات أو المؤسسات في الدول الغنية إلى حكومات الدول الأقل نمواً في العالم الثالث (عوض ٢٠١١، ١٧).

وتتسم التدفقات المالية والمساعدات الخارجية بالتنوع وتنقسم على التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، فالتدفقات الثنائية الرسمية هي التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة. أما تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف، فهي التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة. وتتخذ المساعدات الخارجية

أشكالاً مختلفة فهناك (المساعدات الاقتصادية وتمويل التجارة والمساعدات الخيرية والمساعدات الأمنية والعسكرية) وقد تكون على شكل منح أو قروض تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية، أو يمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات بشكل أيسر وأسهل من أشكال التجارة العادية التي تجري بين الدول أو تسهيل عملية صرف صادرات بلد ما إلى أسواق البلد المقدمة للمساعدات (علاية ٢٠١٥، ٧٦).

وعلى الرغم من تعدد المساعدات واختلافها من دولة إلى أخرى إلاّ أنَّ تلك المساعدات لا تخرج عن نطاق دوافع مشتركة لتلك المساعدات قد تكون سياسة أو اقتصادية .

المحور الثالث:- أثر قطع العلاقات الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية:

إنَّ توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين الدول لابد من أن تتم في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة الذي يساعد على تعزيز أواصر العلاقة وديمومتها، إذ تعدّ العلاقات الدبلوماسية الوسيلة الأمثل والأكثر جدوى لتعامل الدول مع بعضها سواء في حالات السلم حيث تتعزز بواسطتها العلاقات السياسية والاقتصادية، أم في حالات الحرب حيث تكون هذه العلاقات السياسية أساسية لدراسة النزاع وفضه بالوسائل السلمية .

صحيح أنَّ قطع العلاقات الدبلوماسية لا يستوجب بالضرورة قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي وما نصت عليه المعاهدات الدولية، إلاّ أنّ هذا القطع قد يؤدي إلى تشنج أو تدهور في العلاقات إلى مستوى الذي ينذر بما هو أسوأ، ونعني بذلك على سبيل المثال اندلاع الحرب بين الأطراف المتصارعة، إذ إنَّ سحب الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين من كلا البلدين سيكون ذا أثر بالغ في الحفاظ على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي كانت قائمة بين البلدين. وبما أن استقرار أو عدم استقرار العلاقات السياسية يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الدبلوماسية فقد يؤدي إلى عدم الاستقرار بشكل كبير على جميع

جوانب التكامل الاقتصادي بين الدول، إذ إنَّ العولمة وما أنتجته من تداعيات أصبحت السمة البارزة في العالم المعاصر خاصة مع ازدياد تقسيم العمل الدولي وتجزئة سلسلة الانتاج وصولاً إلى عولمة العديد من السلع والخدمات، مما عزز أهمية التعاون الاقتصادي الدولي(Xiaoyi ٢٠٢٠ Dai).

تاريخياً عدّ ازدهار العلاقات التجارية سبب من أسباب خفض تأثير الاختلافات في العلاقات السياسية، إذ إنَّ التكامل الاقتصادي يساعد في الحد من النزاعات الدولية وهو ما أشارت إليه أهداف الأمم المتحدة من أن وجود العلاقات الاقتصادية وتطورها يؤثر بشكل ايجابي على العلاقات السياسية بين الدول ويحد من التوترات بسبب وجود المصالح المشتركة (ميثاق الامم المتحدة, ٥٥) فقد أثر عدم استقرار العلاقات السياسية على العلاقات التجارية على سبيل المثال مع دولة تجارية كبرى مثل الصين التي تتمتع بعلاقات تجارية كبيرة ومتشعبة مع معظم دول العالم، حتى أنَّ تذبذب العلاقات السياسية للصين قد أثر على العلاقات الاقتصادية مع دول قد يعدّون شركاء تجاريين لها، وغالباً ما يتوافق قيام حدث رئيس في العلاقات الخارجية للصين على علاقاتها التجارية فعندما أقامت الصين علاقات دبلوماسية رسمية مع استراليا عام ١٩٧٢ زادت العلاقات التجارية بينمها بشكل ملحوظ بينما انخفض مستوى العلاقات التجارية مع فرنسا في التسعينيات عندما خططت فرنسا لبيع أسلحة إلى (تايوان)، وعلى العكس فقد تحسنت العلاقات التجارية بين الصين واليابان في السبعينيات بالتزامن مع الاعتراف الرسمي بالصين من اليابان(S. Wu Dunn,2008).

كما شهدت السنوات الأخيرة عودة التوترات السياسية بين الدول التي أثرت بشكل مباشر على العلاقات التجارية، ومن الأمثلة على ذلك التداعيات السياسية التي حدثت بين المملكة المتحدة وروسيا على أثر حادثة تسميم الجاسوس الروسي السابق (سيرجي ويوليا سكريبال) وابنته بغاز أعصاب من الدرجة العسكرية من النوع الذي طورته روسيا في أوائل مارس ٢٠١٨، حيث قامت

المملكة المتحدة بطرد ٢٣ دبلوماسيًا روسيًا تم تحديدهم على أنهم ضباط استخبارات غير معلنين وعلقت جميع الاتصالات رفيعة المستوى التي كان مخططا لها، وفي ١٧ مارس استدعت روسيا سفير المملكة المتحدة لدى روسيا، وأُعلنت أن (٣٣) فرد من أعضاء السلك الدبلوماسي في موسكو أشخاص غير مرغوب فيهم، وطُردوا من روسيا في غضون أسبوع، ثم أغلقت المملكة المتحدة قنصليتها في سانت بطرسبرغ وكذلك مكتب المجلس البريطاني في موسكو، وقد كان لهذا الحادث تأثير ملحوظ على التجارة الثنائية بين البلدين. فعند مقارنة ورادات المملكة المتحدة مع روسيا مع واردات الدول الأوروبية الأخرى مع روسيا يتبين لنا وجود انخفاض ملحوظ في اجمالي الواردات على وجه التحديد بعد تداعيات وقوع الحادث خاصة أنه لم تسجل دول أوروبية أخرى مثل هذا الانخفاض (Leromain & Hinz ٢٠٢٠) .

وتمثل الأزمة الخليجية التي حدثت عام ٢٠١٧ عندما قررت دول خليجية تمثلت بـ(السعودية والامارات والبحرين، فضلاً عن مصر) قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، مما أدى إلى أن يكون لهذا القطع أثار واضحة على الطرفين، إذ تكبدت قطر خسائر اقتصادية كبيرة تمثلت في انخفاض أسعار العقارات وخسائر طالت شركة طيرانها الوطنية، كما فقدت مصادر مهمة للغذاء والمواد الأولية كانت تحصل عليها من الدول التي قامت بمقاطعتها، ولم تقف الأزمة عند حد قطع الدول الأربع لعلاقاتها السياسية مع قطر، حيث نتجت أيضاً تأثيرات اجتماعية واقتصادية أخرى عدا عن الأزمة السياسية، إذ أدى الانشقاق الإقليمي لتشتت العديد من الأسر وارتفاع تكلفة الأعمال التجارية بعدما فرضت السعودية والدول الحليفة لها مقاطعة اقتصادية على قطر منعت طائراتها من عبور أجوائها.(دانا صالح ٢٠١٧، ٥٢). كما تحدثت وكالة (بلومبيرغ) الأمريكية ومجلة "إيكونومست" البريطانية في تقارير لهما عن خسائر مالية جسيمة أيضاً طالت كلا من الإمارات والسعودية جراء المقاطعة، فبحسب ما نشرته الوكالة والمجلة فإنَّ القطريين كانوا من كبار المستثمرين في العقارات

بالإمارات، كما أنَّ السعودية فقدت السوق القطري كمركز لبيع منتجاتها كالأغذية ومنتجات الألبان بخلاف سوق الإعمار والبناء كذلك فقدت مصر سوقاً مهماً لمنتجاتها الزراعية بجانب رحلات مصر للطيران التي توقفت عن نقل أكثر من ٣٠٠ ألف مصري يعملون بقطر (ملوك ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من وجود خسائر في جانب دول الحصار بالفعل لكن نسبتها أعلى في الجانب القطري لأنَّ الاقتصاديات الخليجية ليست معتمدة على السوق القطري ، كما أنَّ قطر ليس بها موانئ إستراتيجية مهمة كالمملكة العربية السعودية أو الامارات، والصادرات السعودية والقطرية والمصرية لقطر، لا تمثل رقماً ضخماً، لكن في المقابل فإنَّ النشاط الدبلوماسي الذي كانت تقوم به طيلة سنوات سابقة على أساس تحالفات مختلفة الهدف منه تحديداً هو تجاوز مثل هذه السيناريوهات و الأزمات، وهذا التوازن بالعلاقات والدبلوماسية الفعالة أتاح لقطر إيجاد شراكات اقتصادية و عسكرية إستراتيجية بديلاً عن الدول المقاطعة. فتركيا وإيران تولتا تلبية الحاجات الغذائية والصناعية والعسكرية للقطريين، بل حتى الولايات المتحدة التي وقفت إلى جنب الدول المحاصرة و اتهم رئيسها السابق (دونالد ترامب) قطر في حزيران / يونيو ٢٠١٧ بتمويل الإرهاب، استطاعت قطر عقد صفقات عسكرية بقيمة ١٩٧ مليون دولار لتحديث مركز العمليات الجوية للقوات القطرية لوجستيا وتكنولوجيا وشراء طائرات (F16)، والذي أدى إلى تغيّر موقف الرئيس الأمريكي نتيجة لذلك، ليعلن في ١٥/١/ ٢٠١٨ رسمياً عن شكره لقطر على حربها ضد الإرهاب (مركز النهرين للدراسات ٢٠١٨).

وفي حالة قطع العلاقات الدبلوماسية كنتيجة لحرب بين بلدين فالدول تسن عادة التشريعات اللازمة التي تحظر الاتجار مع العدو تحت طائلة المسؤولية، والغرض من ذلك هو عدم تقديم المساعدة إليه(بيطار٢٠٠٨، ٨٠٦) حتى لا تزداد موارده التي قد يستعين بها على الاستمرار في الحرب من ناحية، وحتى لا تتسرب الأسرار الحربية عن طريق المراسلات التجارية من ناحية أخرى وهو ما

يجري عليه العمل بين الدول، ويتبع قطع العلاقات التجارية بين الدولتين المتحاربين بطلان العقود الخاصة التي تبرم أثناء الحرب أو التي تكون قائمة وقت نشوبها ويقتضي تنفيذها الاتصال بين هذين البلدين.(ابو الهيف١٩٩٥، ٢٠٧) كما أنَّ قطع العلاقات الاقتصادية ممكن أن يشمل وقف المبادلات التجارية والمساعدات الفنية، ووقف القروض والاستثمارات إلى أخره، أما قطع وسائل الاتصال فممكن أن يشمل أيضاً إغلاق المطارات والمجالات الجوية والموانئ وسكك الحديد إلى أخره من الوسائل (المالكي ٢٠١١، ٩٠).

لكن في حالات أخرى قد تستمر العلاقات الاقتصادية أو الاتفاقيات التجارية على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية، وهذا بطبيعة الحال يتوقف على ما تحققه تلك العلاقة من مصلحة مشتركة على المستوى الثنائي أو الدولي. ومن الملاحظ أنَّه لا توجد قاعدة عامة يجري العمل بها، فكل دولة تلجأ إلى السياسة التي تلائم مع مصالحها، ويمكن القول بصورة عامة إذا كان الخلاف بين الدولتين حاداً قد يصاحب قطع العلاقات الدبلوماسية قطعاً للعلاقات الاقتصادية والتجارية أو وسائل الاتصال بين الدولتين، وهذا وارد ولا يتنافى مع قواعد القانون الدولي العام بما في ذلك القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، حيث يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، والعكس إذا لم يكن الخلاف والتوتر بين الدولتين حاداً وخطيراً أو كانت العلاقات الاقتصادية متينة، وذات رابط كبير بين الدول فلا يصاحب قطعه قطع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين المعنيتين، حيث لا يستوجب قطع العلاقات الدبلوماسية بالضرورة قطع العلاقات الاقتصادية ولا يترتب عليه منع سفن كل من الدولتين من دخول موانئ الدولة الأخرى، أو قطع وسائل الاتصال الأخرى بينهما(ابراهيم ١٩٨٦، ٤٧).

الخاتمة

تلعب العلاقات الدبلوماسية دورًا حيويًا في تشكيل أهداف السياسة الخارجية وتعزيز التعاون الثنائي مع الشركاء الرئيسيين، وغالبًا ما تُركّز العلاقات الدبلوماسية على تعزيز التعاون الاقتصادي، وتعزيز المساعدات الإنمائية، ومعالجة التحديات المشتركة مثل الفقر وتغير المناخ والتهديدات الأمنية، وتُعدّ الجهود الدبلوماسية بمثابة منصات للحوار والتعاون في قضايا تتراوح من تطوير البنية التحتية إلى الصحة العامة، كما تلعب العلاقات الدبلوماسية دور في تعزيز العلاقات مع الدول من خلال تعزيز التجارة والتواصل والتعاون الإنمائي. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ المبادرات الدبلوماسية، ركيزةً أساسيةً في هذا الصدد. لذا فان قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين له تأثيرات كبيرة على العلاقات الاقتصادية بينهما، وقد يمتد تأثيره إلى الاقتصادات الإقليمية أو العالمية حسب وزن الدولتين الاقتصادي ويؤدي على عدة اثار، من بينها تعطيل التبادل التجاري المباشر، وكذلك على الاستثمار الاجنبي فقد تنسحب الشركات أو تخفّض استثماراتها بسبب عدم الاستقرار السياسي. فضلا عن تأثير هذا القطع على القطاعات الحيوية مثل قطاع الطاقة خاصة اذا كانت احدى الدول من المصدرين للنفط أو الغاز، عدا عن التبعات القانونية التي يمكن ان تترتب جراء الغاء او تعليق بعض العقود التجارية مما يعمق المشاكل الاقتصادية بما في ذلك انخفاض التجارة، وتعطل سلاسل التوريد، والخسارة المحتملة للاستثمار الأجنبي. لذلك على الدول ان تضمن دائمًا السعي وراء مصالحها الوطنية في نطاق طاعة مبادئ القانون الدولي وعضوية المنظمات الدولية لتقليل الخلافات الدبلوماسية والانقطاع الدبلوماسي من أجل استمرار الحفاظ على التعايش السلمي وضمان السلم والامن الدوليين.

المصادر

اولا:- ميثاق الامم المتحدة

ثانيا:- المصادر العربية

١. ابراهيم، احمد حلمي. ١٩٨٦. *الدبلوماسية – البروتوكول–الاتكيت –المجاملة*. دار عالم الكتب، القاهرة.

٢. بوغالم ،إلياس وياسينة، رضية.٢٠٢٢. *الدّبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدّولية المعاصرة*. مجلة الفكر القانوني والسياسي. المجلد السادس. العدد الأول . الجزائر.

٣. بسعود ،حليمة. ٢٠٢٢ . *الدبلوماسية الاقتصادية – الابعاد المفاهيمية والتطبيقية*. جامعة جلفا. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر.

٤. صالح، دانا علي. ٢٠١٧. *قطع العلاقات الدبلوماسية – الاسباب والتداعيات(دراسة حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر ٢٠١٧)*، مجلة دراسات قانونية وسياسية جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، ، العدد (العاشر).

٥. صالح ، دانا علي ، و عارف، يعقوب مهدي. ٢٠١٩. *دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين – دراسة نظرية*، مجلة الدراسات والسياسية والامنية، المجلد الثاني العدد الثالث.

٦. المدني، رافع علي. ٢٠١٦. " *الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية السودانية نموذجا " 2010 – 2000*. دار الجنان للنشر والتوزيع. الاردن.

٧. مقصود، سرى موفق. ٢٠٢١ .*الدبلوماسية الاقتصادية*. كلية الحقوق. جامعة البيان. بغداد. .بحث منشور www.researchgate.net/publication/350323704 تاريخ الزيارة ١١-١١-٢٠٢٢.

٨. شويحنة، سهى.٢٠١٣. *الدبلوماسية الاقتصادية*، كلية القانون. جامعة حلب. سوريا.

٩. حمد، صلاح الدين. ٢٠١٥. *إثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية*. اطروحة دكتوراة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

١٠. صالح، عطا محمد.٢٠١٠. *في النظرية الدبلوماسية*. الطبعة الأولى. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. الاردن.

١١. ابو الهيف، علي صادق. ١٩٩٥. *القانون الدبلوماسي*. منشأة المعارف. الاسكندرية.

١٢. عوض، مبارك سعيد. ٢٠١١. *المساعدات الاقتصادية اداة من ادوات السياسية الخارجية الكويتية*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
١٣. علاية، موسى. ٢٠١٥. *المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة* ، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر العدد١٤.
١٤. اوناف، هاجر. ٢٠١٦. *الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية*. رسالة ماجستير. المدرسة الوطنية العليا. الجزائر. ص ١٥.
١٥. المالكي، هادي نعيم. ٢٠١١. *قطع العلاقات الدبلوماسية*، مكتبة السنهوري، بغداد.
١٦. بيطار، وليد. ٢٠٠٨. *القانون الدولي العام*. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت .

المواقع الالكترونية

١. ملوك، إيمان.٢٠٢٠. *الازمة الخليجية – حسابات الربح والخسارة بعد ثلاث سنوات* ٤-٦-٢٠٢٠. **https://p.dw.com/p/3dDE** تاريخ الزيارة ١٢-٥-٢٠٢٢.
٢. العنبي، رضوان .٢٠٢٠. *الدبلوماسية الاقتصادية – بين القوة القسرية والقوة الناعمة*، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية http://search.mandumah.com/Record/1059512
٣. عام على الازمة القطرية مع دول الخليج ومصر. ٢٠١٨/٦/٢٨ مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، https://www.alnahrain.iq/post/264 تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٣
٤. الزهراني، يحيى مفرح. ٢٠١٦/٣/٨ اقتصاد الدبلوماسية ودبلوماسية الاقتصاد. جريدة الاقتصادية.https://www.aleqt.com/2016/03/08/article_1036687.html

المصادر الاجنبية

1. Zirovcic ,Dubravko Duby. 4-1-206. Theoretical Principles of EconomicDiplomacy.https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id ، 4 Jan 2016تاريخ الزيارة، ٢٠٢٢/٧/٨

2. De La Carrière ,Guy Carron.1998 « La Diplomatie Economique:Le Diplomate Et Le Marché »; Economica;.
3. Julian,Hinz & Elsa,Leromain.2020.Critically Important: The Heterogeneous Effect of Diplomatic Tensions on Trade، 15 July 2020 ،https://link.springer.com/article
4. Kanishchento,Olena & Mamalayga,Olena. 2015 "Global Trends of Economic Diplomacy Development Under Globalization، Marketing and innovation management"، Section.4،
5. Szatlach ,Maria Ewa. 2025.The importance of economic diplomacy in the era of globalization (the case of China) https://www.semanticscholar.org/paper/The-importance-of-economic-diplomacy-in-the-era-of-Szatlach تاريخ الزيارة ١٩-٦-٢٠٢٢
6. Peter A.G.,Bergeijk،& Maaike, Okano-Heijmans. 2011. « Economic Diplomacy: Economic and Political perspectives »، Martinus NIJHOFF Publishers، Leiden.Boston.
7. problems of management and innovative development.2015 Ukraine:Taras Shevchenko National University of Kyn،، p135–140. https://armgpublishing.com/journals/mmi/volume-6-issue-1/article-11/
8. Wu, Dunn. 2008.New York Times“ China warns Sarkozy not to see Dalai Lama”. by S. Erlanger،New York Times .
9. Woolcock,Stephen & Bayne,Nicholas.2013. economic diplomacy. The Oxford Handbook of Modern Diplomacy.
10. Simon,Fan، &Yu,Pang.2020.Dopolitical relations affect international trade، Journal of Shipping and Trade، (jshippingandtrade.springeropen.com).